الحماية الدولية والوطنية لبنوك المعلومات الجينية

محمد نصر*

الجزء الثانى**

أتاح التقدم العلمى وبخاصة فى مجال الهندسة الوراثية والتى قوامها التجارب والمعلومات الجينية فرصة للتحسين الوراثى والوقاية من الأمراض، بل لقد امتد ذلك لكافة العلوم ومنها علم النبات والحيوان وعلم الوراثة والبيولوجيا... وغيرها، كما أتاحت تجارب الهندسة الوراثية (الهندسة الجينية) وتطبيقاتها فى مجال الوقاية من الأمراض المستعصية، العلاج من الأمراض المزمنة والخطيرة، ولكن بالرغم من تلك الإيجابيات، تلوح المخاطر والمضار، التى تستوجب أن تخضع تلك التجارب والتطبيقات لرقابة أخلاقية ومهنية وقانونية صارمة.

المحور الثانى: الحماية الموضوعية والإجرائية للحصول على المعلومات الجينية(١)

تأذن النظم والتشريعات على المستوى الوطنى والدولى باستخدام الحمض النووى وقاعدة البيانات لأغراض إنفاذ القانون(٢)، إلا أنها قاصرة فى المجال الدولى على جوانب تتعلق بحماية أخلاقيات الحصول على البصمة الجينية ومن جانب حماية الخصوصية، ولأغراض الحفاظ على قاعدة البيانات، وفى بعض الدول يتم إنشاء قواعد بيانات إحصائية سكانية، وأدوات تسمح بالتحليل الإحصائى وتفسير ملامح الحمض النووى المجهولة، والتى تم جمعها من المجرمين المدانين، وتسمح قواعد بيانات الحمض النووى فى الولايات المتحدة عادة باستخدامات معينة للمعلومات الجينية للجانى، وتحظر الاستخدامات غير المأذون بها(٣)، وبالتالى فهى عادة معفاة من قوانين الخصوصية الجينية،

---

* أستاذ القانون الدولى، الجامعة الصينية، القاهرة.

** تم نشر الجزء الأول فى المجلد الثانى والستون، العدد الثانى، يوليو ٢٠١٩.

وتختلف قوانين الحمض النووى للدول أيضا فيما يتعلق بالمسئوليات الجنائية والمدنية المنصوص عليها فى ذلك لإساءة استخدام قاعدة بيانات الحمض النووى. تفرض العقوبات الجنائية عادة على: أ) العبث بعينات أو سجلات الحمض النووى. ب) دخول عينات الحمض النووى والسجلات بشكل غير صحيح إلى قاعدة البيانات؛ (ج) الوصول غير السليم إلى عينات وسجلات الحمض النووى واستخدامها؛ د) الكشف غير السليم عن عينات الحمض النووى والسجلات. وهناك سبع ولايات فقط تنص على قضية خاصة للعمل للأفراد المتضررين من سوء استخدام قاعدة البيانات، وأربع ولايات تنص صراحة على الحصانة من المسئولية المدنية أو الجنائية عن إساءة استخدام قاعدة البيانات[٤].

تتفق الضوابط الأخلاقية[٥] تشريعية وقضائية للحصول على البصمة الوراثية وتحليلها، بل إن الاتجاه الغالب فى خطة هذه التشريعات يحيط الأمر بأخذ العينة الجينية بضمانات قضائية، على نحو لا يجوز معه لسلطات التحقيق من غير القضاء كالنيابة العامة أو الشرطة اتخاذه، غير أن خطة هذه التشريعات تختلف فيما بينها اختلافًا كبيرًا على نحو يتعذر معه تأصيل ما نصت عليه، ويضاف إلى ذلك المشرع الفرنسى[٦] والمشرع القطرى والكويتى وقد أصدروا قانونًا للبصمة الوراثية انطوى على قواعد مهمة للمساس بالخصوصية الجينية[٧].

يشير القانون مرارًا وتكرارًا إلى المفهوم العام للأغراض العلمية والبحثية والوراثية، بدوره، هو الظروف الممكنة الوحيدة التى وضعتها المادة L.1131-1 من قانون الصحة العامة، وإعادة صياغتها، إلى كل من قواعد

القانون المدنى المتعلقة بفحص الخصائص الوراثية وأحكام الباب الثالث من الكتاب الأول من قانون الصحة العامة: أنه يمكن أن يكون إلا بموافقة الغرض من شخص، فى هذه القواعد، يجب أن نضيف أن أدخلها القانون رقم ٩٤-٥٤٨ من ١ يوليو ١٩٩٤، تنص على أن "إذا كان البحث يتطلب جمع وتحديد العينات البيولوجية الموافقة المستنيرة، والتعبير عن الأشخاص يجب الحصول عليها قبل تنفيذ معالجة البيانات.

أولاً: الحماية فى القانون الأمريكى:

أتاح القانون الأمريكى تعليق الإفراج عن المتهم بالحصول على بصمته الوراثية، وقد تمسك أحد المحكوم عليهم أمام القضاء الأمريكى بعدم جواز الحصول على عينة من دمه تأسيسًا على مساس ذلك بالحق فى الخصوصية، غير أنه قضى بأنه: "لا يجوز التمسك بالحق فى الخصوصية فى حالة تتطلب الحصول على عينة من دماء المحكوم عليهم فى الجنايات التى قضى بالإدانة فيها بغرض حفظها فى سجل حفظ البصمات الوراثية. وأنه لا فرق فيما يتعلق بالخصوصية بين الحصول على بصمة الأصابع التقليدية وبين البصمة الوراثية لإجراء المضاهاة[٨] وقد انتقد جانب من الفقه وجهة القضاء الأمريكى ذلك أن اعتبار البصمة الوراثية مماثلة لبصمات الأصابع، والمساواة بينهما هى أمر غير دقيق، فبصمات الأصابع التقليدية تتمعن طريق نسخ خطوط من بنان الإصبع وفحصها وصولًا لتقرير أو نفى ما إذا كانت البصمة تضاهى بصمات أخرى، ولا يوجد استخدام آخر لبصمة الأصابع سوى تحقيق هذه المضاهاة، فلا يمكن استخدامها لتحقيق أى غرض آخر، أما البصمة الوراثية فهى تختلف اختلافًا كبيرًا عن البصمات التقليدية، وذلك بحسب نوع التحليل الذى يجرى،

ووسائل فك شفرة المعلومات فى الحمض النووى، وفيما يتعلق بالحق فى الخصوصية؛ فإن هناك فارقًا كبيرًا بين بصمة الإصبع والبصمة الوراثية، فبينما يقتصر استخدام الأولى على المضاهاة، فإن الثانية تتسع لاستخدامات مختلفة، إذ قد تكشف عن معلومات بالغة الأهمية عن الشخص وعائلته[٩].

يتيح برنامج نظام مؤشر الحمض النووى الموحد لمكتب التحقيقات الفدرالى للمختبرات الاتحادية والولائية والمحلية، تخزين ومقارنة ملفات الحمض النووى إلكترونيًا، وبالتالى ربط الجرائم المتسلسلة ببعضها البعض، وتحديد المشتبه فيهم عن طريق مطابقة الحمض النووى من مشاهد الجريمة إلى المجرمين المدانين أو المعتقلين (حيث يسمح التشريع الحكومى بذلك)؛ حيث يتيح لجميع الولايات الخمسين تلك المكنة، ولمكتب التحقيقات الاتحادى الآن جمع عينات الحمض النووى، والاحتفاظ بالملامح التى تم إنشاؤها من تلك العينات فى قواعد البيانات، ومقارنة المدخلات بقاعدة البيانات للتعرف على ملامح الحمض النووى من الأدلة البيولوجية، ومن الواضح أن هناك اختلافات بين الدول فيما يتعلق بمعايير الجمع، والاحتفاظ بالعينة وإزالة الإدخالات من قواعد البيانات.

- يسمح قانون تحديد الحمض الريبى النووى لعام ١٩٩٤ بإبقاء سجلات تحديد الحمض الريبى النووى (DNA) على النحو التالى: (أ) الأشخاص المدانين بارتكاب جرائم، وهذا يختلف من دولة إلى أخرى وفقًا لقوانين قاعدة بيانات الحمض النووى لكل دولة؛ (ب) تعافى عينات من الحمض النووى من مسرح الجريمة؛ (ج) عينات من الحمض النووى المستخرجة من رفات بشرية مجهولة الهوية؛ و(د) عينات من الحمض النووى تبرعت

طوعًا من أقارب الأشخاص المفقودين. (المادة ٤٢،١٤١٣٢ الفقرة A).

- يسمح قانون العدالة للجميع، لعام ٢٠٠٤، بإبقاء الأشخاص الذين اتهموا فى لائحة الاتهام فى نظام مؤشر الحمض النووى الوطنى، حتى وإن تم إسقاط التهم أو عدم متابعتها، ويؤثر القانون على الجرائم المؤهلة لدخول قاعدة بيانات الحمض النووى الوطنية. وكانت هذه القوانين تقتصر فى السابق على الجرائم الجنسية وغيرها من جرائم العنف الخطيرة، ولكنها عدلت لتشمل "أى جناية"[١٠]، لا يجوز تحميل ملفات تعريف الحمض النووى على قاعدة البيانات (نديس NDIS) إذا: (أ) لم يتم توجيه الاتهام إلى المعتقل؛ أو (ب) تم تقديم عينات من الحمض النووى طوعًا لأغراض القضاء عليها من عينة الجريمة.
- موقف المحكمة العليا الأمريكية: عدم دستورية الإفراج عن المحكوم عليه بضمان بصمته الوراثية، طعن أحد المحكوم عليهم أمام المحكمة العليا الأمريكية فى قرار أصدرته سلطات إحدى الولايات بوجوب امتثال نزلاء المؤسسات العقابية لأخذ عينة جينية منهم كشرط لإطلاق سراحهم واستفادتهم من نظام البارول، وكان سند هذا القرار صدور قانون يجيز أخذ عينات البصمة الوراثية والاحتفاظ بها، غير أن المحكمة قضت بعدم دستورية النصوص التى تعلق الإفراج عن المتهم على الحصول على العينة الجينية، ورأت أن اشتراط الحصول على البصمة الوراثية دون سبب محتمل يتنافى مع الحماية التى كفلها التعديل الرابع للدستور من التفتيش والضبط غير المبررين[١١].

من يجب أن يقدم العينة الجينية فى القانون الأمريكى:

نظمت الإجراءات اثنتى عشرة ولاية: هى ألاسكا، أريزونا، كاليفورنيا، كانساس، لويزيانا، مينيسوتا، نيو مكسيكو، داكوتا الشمالية، داكوتا الجنوبية، تينيسى، تكساس وفرجينيا– بموجب قوانين إجرائية تجيز أخذ العينات من المعتقلين، وتشترط جميع الولايات الخمسين أن يقدم مرتكبو الجرائم الجنسية المدانون عينة من الحمض النووى، وتوسعت الولايات فى هذه السياسات بشكل متزايد لتشمل جميع الجنايات أو العديد من الجناة الخطيرين، وحتى الآن، تطلب ٤٦ ولاية أن تقدم جميع الجناة المدانين عينة من الحمض النووى إلى قاعدة بيانات الولاية، كما حددت إحدى عشرة ولاية حتى الآن بعض الجنح والتى شملها القانون بوجوب تقديم العينة الجينية بين أولئك الذين يجب عليهم تقديم عينة، كما أن هناك ٢٨ ولاية تمد نطاق شرعية الحصول على الحمض النووى من الأحداث الجانحين فى قاعدة البيانات، وهناك ١٢ ولاية تقيد نطاق الجرائم المؤهلة فيما يتعلق بالأحداث، فعلى سبيل المثال، تنص ولاية كاليفورنيا على أن الجرائم المؤهلة هى نفسها بالنسبة للمدانين البالغين والأحداث الجانحين، ولكن بالنسبة للأشخاص المعتقلين الأحداث، بخلاف البالغين، مستثنون من قاعدة البيانات(١٢).

الاحتفاظ بالمعلومات والعينات:

ولا شك أن الحصول على المعلومات الجينية مهم، ولكن ما يتعين بيانه إشكالية الاحتفاظ بتلك المعلومات، وما هو المدى الزمنى لذلك، وتضم ثمانى وثلاثين ولاية أمريكية على قوانين تنظم المعايير والإجراءات التفصيلية لتلك المدة القانونية، ويتم مسح عينات الحمض النووى والسجلات عند تغيير التصرف فى

القضية فى صالح المحكوم عليه، شريطة ألا يكون المدان قد أدين بجريمة أخرى، غير أن قوانين الدولة تختلف فى أى مدى ما يجب أن يتغير التصرف فى القضية قبل بدء إجراءات الشطب، فبعض الولايات تقضى فقط بإدانة المدعى عليه، فى حين أن البعض الآخر يقضى بإلغاء الإدانة وإلغاء الدعوى، ومن بين الثمانية والثلاثين ولاية تفصل بين إجراءات الشطب وإجراءات الدعوى، ومن بين هذه الولايات لا توجد سوى ولاية تكساس التى تتضمن حكمًا قانونيًا يقضى بإبلاغ المدعى عليه بعد تبرئته لحقه فى الشطب.

تختلف معايير الاستبقاء من الإزالة الفورية، إذا لم تستخدم العينة، للاحتفاظ بالعينة لمدة خمسة وثلاثين سنة على الأقل، إلى الاحتفاظ الدائم لبعض الجرائم المحددة(١٢).

نرى أن القوانين الخاصة ببنوك المعلومات الجينية قد نظمت طريقة الحصول على البصمة الجينية وحفظها واستدعائها، وتأمينها على المستوى المركزى، ولكنها لم تشدد العقوبة على انتهاك سريتها، ولم تحدد تصنيفها بالنسبة لبنوك المعلومات المتعلقة بالأدلة الجنائية لمن ارتكبوا جرائم، أو إجراءات التخلص من تلك المعلومات فى حال تبرئة المتهم بتلك الجريمة(١٣).

ثانياً: الحماية فى القانون الألمانى:

نتيجة لاتجاه بعض النظم والتشريعات المقارنة لحماية الخصوصية الجينية، أو لتنظيم المشرع الإجراءات الخاصة بالحصول على العينة البيولوجية بين أكثر من قانون فى الصحة العامة أو فى قانون الإجراءات الجنائية، فقد أجاز الشارع الألمانى فى المادة ٨١ (أ) من قانون الإجراءات الجنائية، أن تأمر سلطات التحقيق والحكم بأخذ عينة جينية من جسم المتهم وتحليلها بهدف التعرف على

شخص مرتكب الجريمة أو إثبات الوقائع المادية التى يكون لها أهمية فى الدعوى الجنائية، وفى هذه الحالة يلتزم المتهم بالخضوع لأخذ العينة وإجراء الفحص اللازم لهذا الإجراء المحدد، والذى يترتب عليه إنشاء بنوك للمعلومات الجينية أو أيا كان الإطار الذى يحفظ فيه تلك المعلومات[١٤] ويجب أن يقوم بذلك طبيب، وأن يلتزم بالأصول الطبية المقررة[١٥]، وقد كان الخلاف قد ثار فى الفقه عن مدى القيام بالتحليل الجينى استنادًا إلى المادة (٨١) سالفة الذكر قبل تعديلها[١٦]، إذا كانت تجيز أخذ عينة من جسم المتهم وتحليلها، وهو ما دعا الشارع الألمانى إلى التدخل وتعديل المادة سالفة الذكر، بإضافة عدة نصوص إليها تتضمن صراحة وضع تنظيم لأخذ العينة الجينية وتحليلها والاحتفاظ بها وتخزين نتائج تحليلها، وأوجب[١٧]، كما أتاح المشرع الألمانى تبادل المعلومات الجينية على مستوى اتحادى أو دولى[١٨]، كما نص الشارع الألمانى صراحة فى البند الثالث من المادة (٨١) سالفة الذكر على أنه: "لا يجوز أن تستخدم عينة الدم أو غيرها من خلايا الجسم المأخوذة من المتهم إلا فى الغرض التى أُخذت من أجله أو لغيرها من إجراءات تتصل بها، ويجب إعدامها بدون تأخير متى لم يعد لها ضرورة"[١٩] غير أن الشارع الألمانى قام بإصدار قانون دخل حيز النفاذ فى الأول من نوفمبر سنة ٢٠٠٥، عدَّل بمقتضاه بعض نصوص قانون الإجراءات الجنائية على نحو أجاز به الاحتفاظ بنتائج الفحص الجينى فى الجرائم ذات الخطورة والجرائم الماسة بالحرية الجنسية، وفى حالة العود إلى ارتكاب الجرائم[٢٠]، وكان من المحتمل بسبب يرجع إلى شخصية المتهم أو نوع الفعل أو طريقة ارتكابه للجريمة أو غيرها من الأسباب المعروفة، أنه سيرتكب فعلًا إجراميًا يتسم بالخطورة وتتخذ ضده

إجراءات الملاحقة فى المستقبل. وقد كان السبب وراء هذا التعديل هو أن "التحليل الجينى يعد أداةً فعالةَ فى كشف النقاب عن الجرائم"، وفى غير هذه الحالات، فإنه لا يجوز الاحتفاظ بنتائج الفحص الجينى، ويجب إعدام العينات الجينية دون تأخير.

ويجوز الحصول على العينة الجينية من غير المتهم كالشاهد مثلًا بدون رضاه، وذلك إذا كان ذلك لازمًا لإظهار الحقيقة، وقد تطلب الشارع الألمانى بعض الضوابط لصحة إصدار الأمر بأخذ العينة والفحص الجينى، من بينها وجوب صدور الأمر بالتحليل من قاض، إذ يعد إصدار هذا الأمر من المسائل التى احتجزها الشارع الألمانى للقضاء[٢١] أو الموافقة المتبصرة من المتهم، ويجب إبلاغ الشخص بالتراضى عن الغرض الذى تستخدم لجمعها، فلا تملك النيابة العامة أو الشرطة إصداره إلا فى حالة وجود حالة من حالات الاستعجال التى يخشى عليها من ضياع الدليل، وفى هذه الحالة يجب عرض الأمر على القاضى المختص لإقرار الأمر بالتحليل الجينى الصادر من النيابة أو الشرطة، وإلا اعتبر هذا الأمر كأن لم يكن، كما أنه أجاز للشخص أن يطعن فى الأمر الصادر بتحليل عينة جينية منه، ويجب ألا يخشى من أخذ العينة الجينية أو حدوث ضرر بصحة الشخص المأخوذ منه، وأن يكون ذلك ضروريًا لمصلحة التحقيق وإظهار الحقيقة[٢٢].

وقد أجاز الشارع الألمانى إذا كان من شأن فحص جسم الشخص أن يمس بشعوره بالحياء أن يجرى فى هذه الحالة من طبيب أو طبيبة ينتميان إلى ذات جنسه.

نرى أنه يتعين على المشرع الألمانى أن يفرد قانونًا خاصًا للبنوك الجينية وأن تكون إجراءات الحفظ فيها والعقوبات المترتبة على اختراق سريتها معاقبًا عليها بعقوبات مشددة، فضلًا عن وجوب استصدار موافقة من جانب الشخص المطلوب الحصول على معلومات جينية عنه بشرط عدم التمييز ضده بسبب هذه المعلومات[٢٣]، ولا يقتصر الأمر على الحصول على المعلومة دون قيد، وقد يكون بغرض دراسة النسب المئوية للأمراض فى مجتمع ما، أو بقصد عمل إحصائيات دولية، كتلك المتعلقة بأمراض السكرى أو شلل الأطفال والتى تجريها منظمة الصحة العالمية[٢٤].

ثالثاً: الحماية فى القانون الإنجليزى:

تتجه بعض التشريعات إلى عدم إخضاع المتهم بالقوة الجبرية لإجراء البصمة الوراثية، وبالتالى تستلزم رضاء المتهم بذلك الفحص، كما هو الحال فى الايرلندى والقانون النرويجى، بيد أنه فى حالة رفض المتهم، فإن من سلطة المحكمة أن تعتبر ذلك الرفض من قبيل قرائن الإدانة فى مواجهته، ومن الناحية الأخرى لا يجوز الحكم عليه بالإدانة، استنادًا إلى ذلك الرفض فقط، بيد أن الاتجاه السائد فى التشريعات المقارنة أن يتم معاملة تحليل البصمة الوراثية على غرار تحليل فصيلة الدم من حيث إخضاع المتهم له بالقوة الجبرية، سواء تم ذلك بأمر من المحكمة أو من سلطة التحقيق بما لها من حق التفتيش، وذلك هو الوضع الذى اختارته تشريعات الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا وبعض الولايات فى أستراليا.

أما القانون الإنجليزى Police and Criminal Act 1984 تضمن إجبارًا حال وجود اتهام، وتناول تفصيلًا الإجراءات المتعلقة بالتعامل مع

المتهمين ونوعية الجرائم وطريقة الحصول على البصمات الوراثية والمعلومات الجينية، حيث نص الشارع الإنجليزى فى قانون الشرطة والأدلة الجنائية على مجموعة من الضوابط التى يجب اتباعها[٢٥]، فمن ناحية صاحب العينة فإنه يكفى أن يكون متشبهًا أو متهمًا فى مساهمته فى ارتكاب جريمة من الجرائم القابلة للتسجيل الجنائى[٢٦]، والجرائم القابلة جريمة من الجرائم القابلة للتسجيل الجنائى وهى الجرائم التى تمثل خطورة على المجتمع ومنها الجنايات عمومًا أو الجنح والمعاقب عليها بعقوبة الحبس ومنها السرقة... وغيرها، والجرائم القابلة للتسجيل هى الجرائم التى يجب تسجيل البيانات الخاصة بأحكام الإدانة الصادرة فيها ومرتكبوها فى أرشيف الحاسب الآلى الوطنى للشرطة، وهو نظام يسرى على كل أراضى المملكة المتحدة، والجرائم القابلة للتسجيل هى المنصوص على معاقبة مرتكبها بالحبس، ويضاف إليها بعض الجرائم الأخرى المعاقب عليها بغير الحبس، مثل جرائم البغاء والإزعاج باستخدام وسيلة من وسائل الاتصال كالهواتف والرسائل، والقيام بألعاب باستعمال المركبات، وجرائم كرة القدم، وتعريض طفل للخطر، والصيد غير المشروع، والسكر، وأخذ دراجة هوائية بدون رضاء صاحبها... وغيرها[٢٧].

ويجب أن يصدر الإذن بفترة تقل عن سبعة أيام بأخذ العينة من ضابط برتبة مفتش على الأقل[٢٨]، كما يجب أن يستند إلى أسباب معقولة على مساهمة شخص فى ارتكاب الجريمة[٢٩]، ونص الكود (د) برقم ٢٠١٧ اشتراط بموجب الجدول ٢ ألف للشخص الذى يحضر إلى مركز الشرطة للحصول على بصمات أصابع، أو العينات المأخوذة:

أ- أن يمنح الشخص فترة لا تقل عن سبعة أيام يحضر فيها إلى مركز الشرطة.

ب-توجيههم للحضور فى وقت محدد من اليوم أو بين أوقات محددة من اليوم.

ج- عند تحديد فترة وأوقات الحضور، على الضابط اتخاذ المتطلبات اللازمة.

يجب أن يكون الغرض من الإجراء، إما تأكيد مساهمة الشخص فى ارتكاب الجريمة وإما نفى مشاركته فيها، ويصدر الإذن كتابة، كما أنه يجوز أن يكون شفويًا؛ غير أنه يجب فى هذه الحالة أن يتم تأكيد ذلك كتابة بمجرد أن يتسنى ذلك، والقاعدة التى نص عليها الشارع الإنجليزى هى أن القانون لا يتطلب إعدام العينات الجينية المأخوذة من شخص بمناسبة التحقيق فى جريمة ما، وأنه يجوز الاحتفاظ بهذه العينات بعد استنفاذ الغرض الذى تم الحصول عليها من أجله، غير أنه لا يجوز استخدامها ثانية إلا بغرض منع ارتكاب جريمة أو الكشف عنها أو توجيه الاتهام أو تحديد شخص هوية شخص متوفى أو أجزاء من بقايا جثة مجهولة(٣٠).

وقد حدد الشارع الإنجليزى صراحة ما يقصده بتعبير الجريمة التى يجوز الحصول على العينة الجينية حال ارتكابها، بأنها كل فعل يشكل جريمة أو أكثر منصوص عليه فى أى جزء فى إقليم المملكة المتحدة أو خارج هذا الإقليم، كما أن تعبير الجريمة يشمل أيضًا الأفعال المتوافقة مع أى سلوك إجرامى يشكل جريمة وقع فى إقليم المملكة المتحدة. وقد وسّع الشارع الإنجليزى من مدلول إجراءات التحقيق والاتهام على نحو جعلها تشمل هذه الإجراءات

التى تتخذ خارج إقليم الدولة، وحتى ولو كانت عن جريمة ارتكبت كذلك خارجه[٣١].

وإذا تم فحص العينة واستخلاص المعلومات منها، فإن الشارع الإنجليزى قد استحدث نصًا خاصًا لعينات البصمة الوراثية بموجب قانون الجريمة والأمن لسنة ٢٠١٠[٣٢] نص فيه صراحة على وجوب إعدام هذه العينة فور استخلاص المعلومات منها، وفى جميع الحالات لا يجوز أن تجاوز مدة إتلافها ستة أشهر من تاريخ أخذها.

والقاعدة العامة التى نصَّ عليها الشارع هى وجوب إعدام المواد المأخوذة من المتهم بمناسبة تحقيق الجريمة فور انتهاء الغرض الذى أخذت من أجله[٣٣]، وهذه المواد تشمل بصمات الأصابع وآثار الأقدام والعينات التى تؤخذ من جسم الشخص[٣٤]، ومن بينها عينات البصمة الوراثية غير أن الشارع قد استثنى من إعدام هذه المواد عدة حالات:

الأولى: أن يقضى بإدانة الشخص من أجل هذه الجريمة. **والثانية:** أن يكون قد سبق الحكم بإدانته لارتكاب جريمة قابلة للتسجيل الجنائى، ما لم تكن هذه الإدانة مشمولة بالإعفاء من العقاب لمرة واحدة. **والثالثة:** هى وجود موافقة كتابية من هذا الشخص على أخذ العينة منه. **والرابعة:** صدور أمر بالإنذار أو أمر بالتحذير أو التوبيخ، وهى من بدائل الإدانة فى القانون الإنجليزى، فتعامل هذه الأوامر وكأنها حكم بالإدانة. ويلحق بهذه الحالات كذلك أن يؤدى فحص العينة إلى القبض على شخص أو اتهامه فى جريمة أخرى بخلاف التى أخذت العينة من أجلها، فإن الحكم باستبعاد الشخص من الاتهام من الجريمة الأولى لا يحول دون الاحتفاظ بالعينة، ذلك أنها تكون فى هذه الحالة متعلقة بالجريمة

الثانية التى كشف الفحص عن صلة المتهم بها المادة (3ZB–64) وقد نص الشارع الإنجليزى بموجب قانون مكافحة الإرهاب لسنة ٢٠٠٥ على جواز إصدار أوامر تتضمن فرض بعض الواجبات على الشخص، أو تقييد بعض حرياته لحماية العامة من وجود خطر إرهابى. وفى هذه الحالة، فإنه يجب إعدام العينة المأخوذة من هذا الشخص فى مدة لا تجاوز السنتين من تاريخ وقف خضوعه للأمر، ويلاحظ أن هذه الحالة تفترض أنها لا تدخل ضمن الحالات السابق بيانها، والتى نص فيها الشارع على الاحتفاظ بالعينة الجينية.

مدى أحقية من قُضى ببراءته أو سقطت عنه التهمة فى استرداد بصمته الوراثية ومحو نتائج تحليلها:

إذا قُضى بإدانة المتهم فإن القانون الإنجليزى شأنه فى ذلك شأن باقى التشريعات المقارنة يجيز الاحتفاظ بالعينة الجينية وما تمخض عنها من معلومات، ولا يثير هذا الفرض صعوبة تذكر، وكذلك الأمر إذا كان الشخص الذى أخذت منه العينة غير مشتبه فى ارتكابه الجريمة، ففى هذه الحالة يكون من حقه طلب إتلاف العينة ومحو المعلومات الناتجة عن فحصها، فقد نص الشارع الإنجليزى على أن العينات المأخوذة من شخص بمناسبة التحقيق فى جريمة ولم يشتبه فى ارتكابه الجريمة، فإنه يجب إعدامها بمجرد انتهاء الغرض التى أخذت من أجله (الفصل ٦٤ (٣) من قانون الأدلة الجنائية والشرطة)[٣٥].

غير أن الشارع قد استثنى من ذلك حالة الحصول على العينة بموافقة كتابية من صاحبها، ففى هذه الحالة يجوز الاحتفاظ بالعينة وبالمعلومات الناتجة عن تحليلها واستخدامها بمناسبة التحقيق فى جرائم أخرى، حتى ولو

كان الشخص ليس مشتبهًا به فى الجريمة التى تم الحصول على العينة بمناسبة التحقيق فيها (الفصل ٦٤ 3AC)[٣٦].

غير أن التساؤل يثور عن أثر القضاء ببراءة المتهم، أو أمر سلطة التحقيق بإسقاط التهمة عنه، أو بألا وجه لإقامة الدعوى الجنائية قبله، فهل يحق للمتهم طلب إعدام العينة المأخوذة منه ومحو البيانات المخزنة عن نتائج التحاليل الجينى لبصمته الوراثية؟

كان الأمر قد عُرض على القضاء الإنجليزى فى قضية Regina v. Chief Constable of South Yorkshire Police وتتحصَّل وقائع هذه القضية فى أنه قد تم أخذ عينة جينية من أحد المتهمين لتحليلها، وتم حفظها، ثم قُضى ببراءته فيما بعد، فتقدم إلى القضاء بطلب استرداد العينة المأخوذة منه، غير أن محكمة الموضوع رفضت الطلب، فطعن أمام مجلس اللوردات مؤسسًا طعنه على مخالفة قرار الرفض للميثاق الأوروبى لأنه ينطوى على مساس بحقوقه الفردية، وخاصة الحق فى الخصوصية. غير أن المجلس رفض الطعن مسطرًا بحكمه أنه ليس فى رفض طلب الاسترداد مخالفة للميثاق سالف الذكر، وأنه لا يجوز الاحتفاظ بالعينة الجينية المأخوذة من المتهم لأغراض التحقيق ومكافحة الجريمة، وأن النفع المتحقق للمجتمع من ذلك يفوق النفع الناجم من مراعاة الحق فى الخصوصية.

وفى قضية S and Marper v. the UK دفع المتهمان بأن العينة الجينية المتحصلة منهما ونتائج تحليلها تنطوى على معلومات حساسة تمس حقهما فى خصوصية حياتهما، وقد نازع المتهمان فى وجوب أن تبقى هذه المعلومات تحت سيطرتهما. قد قضت المحكمة الإدارية برفض الدعوى، وأيد

هذا القضاء مجلس اللوردات عند نظر الاستئناف فى هذا الحكم. وقد سطرت المحكمة فى قضائها أن مجرد الاحتفاظ ببصمات الأصبع أو عينات البصمة الوراثية لا ينطوى على مساس بالحياة الخاصة، وأنه يتناسب مع ضرورات التحرى والتحقيق والاتهام فى الجرائم.

وأضافت المحكمة حجة أخرى مفادها أن القانون الإنجليزى– قبل تعديله– لا يتطلب إتلاف العينات الجينية المتحصل عليها، وأنه يجوز بقاؤها حتى بعد انتهاء الغرض الذى تم الحصول عليها من أجله، غير أن هذا القضاء قد طعن فيه أمام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان.

وجهة نظر المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان– عدم جواز الاحتفاظ بالعينات الجينية لمن قُضى ببراءتهم:

سبق أن ذكرنا أن القضاء الإنجليزى قد انتهى إلى الحكم برفض الدعوى التى أقامها متهمون قُضى ببراءتهم بطلب محو المعلومات الجينية المحتفظ بها، وفى قضية S and Marper التى سبق ذكرها، طعن المتهمان أمام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان. والمحكمة الأوروبية قضت بأن الاحتفاظ بعينات البصمة الوراثية المأخوذة من أشخاص تم القبض عليهم، ولكن جرى لاحقًا تبرئتهم أو اسقطت عنهم التهم ضدهم هو أمر ينال من الحق فى الخصوصية المنصوص عليه فى الميثاق الأوروبى لحقوق الإنسان[٣٧]، وتكمن القضية فى أن مقدمى الطلبات قد قدموا قضيتهم إلى مجلس اللوردات، حيث رفض ذلك، وبعد ذلك إلى المحكمة الأوروبية، مدعيًا أن عقد الحمض النووى وبصمات الأصابع كان خرقًا لخصوصيتهم، وقررت المحكمة بالإجماع أنه

حدث انتهاك للمادة ٨ (الحق فى احترام الحياة الخاصة والأسرية) من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان[٣٨].

وتتبع بعض الدول أسلوبًا مختلفًا يقوم على السماح لمعامل خاصة بالاحتفاظ بالمعلومات المتعلقة بالبصمة الوراثية للأفراد– بالإضافة إلى إدارة عامة متخصصة– مادام أن ذلك يتم برضاء هؤلاء الأفراد، فقد لوحظ أن عددًا من الأفراد يتطوعون بوضع البصمة الوراثية لدى تلك المعامل الخاصة لتخزينها لديهم قبل وفاتهم، وقد ظهر فى الآونة الأخيرة شركات تعرض خدماتها المجانية عند الوفاة للقيام بعمل البصمة الوراثية للمتوفى بدون مقابل، ولكنها تتقاضى مقابلًا للاحتفاظ بمعلومات تلك البصمة لديها، بموافقة من الورثة، ويتم الاحتفاظ بتلك المعلومات لمدة ٢٥ سنة فى مقابل رسوم قليلة[٣٩].

رابعاً: الحماية القانونية فى القانونين القطرى والكويتى:

لا شك أن وجود بنوك مركزية للمعلومات الجينية يسهم بقدر كبير فى حماية تلك المعلومات من التطفل أو حتى الاختراق، ويشكل قاعدة معلومات مهمة، وقد نظم المشرع القطرى فى قانون البصمة الوراثية الحماية للبصمة الوراثية على أساس الحماية الموضوعية، ونظم طريقة الحصول عليها، حيث نص الشارع القطرى فى المادة الثانية من قانون البصمة الوراثية رقم ٩ لسنة ٢٠١٣ على أن "تُنشأ بوزارة الداخلية قاعدة بيانات البصمة الوراثية، تلحق بإدارة المختبر الجنائى[٤٠]، وتخصص لحفظ البصمات الوراثية الناتجة عما يلى:

١– الأثر الحيوى الذى يضبط فى محل الجريمة أو فى أى مكان آخر.

٢– العينة الحيوية التى تؤخذ من الأشخاص المشتبه فى ارتكابهم أيًا من الجرائم المنصوص عليها فى المادة (٥) من هذا القانون.

٣- العينة الحيوية المأخوذة من الجثث المجهولة.

٤- العينة الحيوية التى تؤخذ من ذوى المفقودين، أو من المفقودين أنفسهم، بعد ضهورهم، أو العثور عليهم بغرض إثبات هوياتهم.

٥- العينة الحيوية التى تؤخذ من المجرمين الذين يتم إجراء بحث دولى عنهم، بناءً على موافقة النائب العام.

٦- العينة الحيوية التى تؤخذ من أشخاص بناء على قرار من المحكمة المختصة.

كما نصت المادة الرابعة فى فقرتيها الأولى والثانية من هذا القانون على أن: "يتم أخذ العينات الحيوية المنصوص عليها فى المادة (٢) من هذا القانون، وإجراء فحص البصمة الوراثية العائدة لها من قبل المختصين المكلفين بذلك وتسجيلها، بناءً على قرار من الوزير أو المحكمة المختصة أو النائب العام[٤١].

ويعتبر امتناع المتهم عن إعطاء العينة اللازمة، قرينة على ارتكابه الجريمة المنسوبة إليه، ما لم يثبت العكس[٤٢].

ونصت المادة ١٠ من القانون القطرى على سرية المعلومات الجينية بأنه "مع عدم الإخلال بأى عقوبة أشد ينص عليها قانون آخر، يُعاقب بالحبس مدة لا تجاوز سنة وبالغرامة التى لا تزيد على (٣٠،٠٠٠) ثلاثين ألف ريال، أو بإحدى هاتين العقوبتين، كل من خالف حكم المادة (٦) من هذا القانون"[٤٣].

طلب تسجيل بيانات البصمة الوراثية ومحوها:

أحاط القانون القطرى إجراءات الحصول على البصمة الوراثية بضمانات ومنها أن تسجيل بيانات الأشخاص المطلوب حفظ بصماتهم الوراثية فى قاعدة بيانات البصمة الوراثية بناءً على طلب جهات جمع الاستدلالات والتحقيق والمحاكمة (الفقرة الأخيرة من المادة الخامسة من القانون)، إلا أنه لم تشمل الحماية بنوك المعلومات الأخرى ومنها البنوك الجينية فى المستشفيات أو غيرها من الأماكن التى تجرى فيها الأبحاث الجينية.

غير أن الشارع نص فى الفقرة الأولى من المادة الرابعة من قانون البصمة الوراثية سالف الذكر، على أن يتم أخذ العينات الحيوية، وإجراء فحص البصمة الوراثية العائدة لها من قبل المختصين المكلفين بذلك وتسجيلها، بناءً على قرار من الوزير[٤٤] أو المحكمة المختصة أو النائب العام، ولم يتم تحديد إجراءات الحصول على تلك العينة، أو مدة حفظها.

نرى أن النص على النحو الذى أورده المشرع بخصوص قرينة عدم الرضا سالفة الذكر، لا يتفق مع أن الأصل فى الإنسان البراءة، وعدم جواز أن يقدم الإنسان دليل ضد نفسه إلا استثناء[٤٥] وبناء على دلائل قوية والتى نص عليها الشارع فى قانون الإجراءات الجنائية، كما أن المقرر أن سلطات التحقيق تملك إجبار المتهم على الحصول على عينة من جسمه لتحليلها، إذا توافرت الدلائل الكافية على الاتهام، ودون حاجة إلى الحصول على إذن من المتهم، كما أنه لم يتعرض فى النص لمدى جواز حصول جهات التحقيق على تلك المعلومات من جهات قد يخضع لها الشخص طواعية، ومنها المستشفيات أو التقارير الصادرة لصالح شركات التأمين، كما أن افتراض تلك القرينة غير

مؤثر، حيث إن تقرير صفة المتهم للشخص تؤدى إلى مكنة خضوعه جبرًا للإجراءات الماسة بحريته، فيفترض خضوعه للحصول على عينة من جسمه لتحليلها دون النظر لتوافر رضائه بذلك.

ومن ناحية أخرى فإن تحديد من يملك الصلاحية التى يجوز لها الأمر بأخذ العينة الجينية وحفظها، وقد شملت إلى جانب جهات التحقيق جهة تنفيذية وهى وزير الداخلية، ولم يتضمن القانون العقوبة المقررة فى حالة الحصول على تلك المعلومات بوسائل أخرى كتحليل الآثار الناتجة عن الشخص على كوب مثلًا أو من الآثار المتخلفة فى ملابس المتهم دون الحصول على إذن من الجهات صاحبة الصلاحية، فالمادة الرابعة من قانون البصمة الوراثية سالف الذكر قد نصت فى فقرتها الأولى على أن: "يتم أخذ العينات الحيوية.. وإجراء فحص البصمة الوراثية العائدة لها.. وتسجيلها، بناءً على قرار من الوزير أو المحكمة المختصة أو النائب العام"، كما نصت المادة الثامنة على أن: "تُعدم العينة الحيوية والأثر الحيوى المنصوص عليهما فى هذا القانون، بناءً على قرار من النائب العام. وللوزير أو المحكمة المختصة، الإذن بإعدام العينات والآثار الحيوية، إذا كان طلب أخذها صادرًا عن أى منهما، وفى جميع الأحوال يتم إعدام العينة أو الأثر المشار إليه، طبقًا للطرق العلمية أو المعملية المعمول بها في هذا المجال، حسب نوع وطبيعة العينة أو الأثر المراد إعدامه، وهو ما يدخل فى إمكانية التستر من قبل الجهة التنفيذية ممثلة فى وزير الداخلية، والأولى أن يكون التصرف فيها بعد صيرورة الحكم باتًا أو بأمر نهائى حسب الأحول.

موقف المشرع الكويتى:

تضمن التعديلات التى أحالتها الحكومة الكويتية تعديلات على قانون البصمة الوراثية مفاده تعديل تعريف البصمة الوراثية، وذلك فى المادة ١ منه وقد رؤى أن يستبدل بتعريف البصمة الوراثية التعريف الوارد فى هذا المشروع ولما كانت المادة ١ من هذا القانون تقضى بسريان أحكامه على جميع المواطنين والمقيمين والزائرين وكل من دخل الأراضى الكويتية على النحو الذى تنظمه اللائحة التنفيذية، مما قد يثير شبهة تعارضه مع المبادئ الدستورية، لذا فقد تم تعديل المادة ١١ سالفة الذكر– وفقًا لما هو وارد فى المشروع– بما يتفق مع المبادئ الدستورية ويصون الحق بالخصوصية ويحقق المصلحة العامة وأمن المجتمع والأهداف المنشودة من وراء القانون رقم ٧٨ لسنة ٢٠١٥ آنف الذكر(٤٦)، وتضمنت المادة الثانية من المشروع إضافة تعريف للجينات إلى التعريفات الواردة بالمادة ١ من القانون كما نصت المادة الثالثة من المشروع على إلغاء المادة ٨ من القانون رقم ٧٨ لسنة ٢٠١٥ المشار إليه، ولما تقدم فقد رؤى إعداد هذا المشروع.

كما ورد طبقًا للتعديل فى المادة ١: البصمة الوراثية: هى تقنية تستخدم لتحديد السمات الوراثية من على المناطق غير المشفرة على الحمض النووى المستخلصة من العينات البيولوجية وألا يجوز أخذ العينات الحيوية اللازمة لفحص البصمة الوراثية وتسجيلها وفقًا لهذا القانون إلا ممن يلى:

١– من تصدر بحقهم أحكام جزائية نهائية.

٢– ذوى المفقودين بشرط موافقتهم الكتابية.

٣– الجثث مجهولة الهوية.

٤- من يرغب من المواطنين والمقيمين فى إجراء البصمة الوراثية- لنفسه- وذلك وفقًا للإجراءات التى تحددها اللائحة التنفيذية.

أما المادة الثانية فجاءت بأن يضاف إلى التعريفات الواردة فى المادة ١ من القانون رقم ٧٨ لسنة ٢٠١٥ المشار إليه تعريف «الجينات» وذلك على النحو التالى: الجينات: هى المواقع المشفرة على الحمض النووى التى تحدد تركيبة البروتينات.

ونصت المادة الثالثة على أن تلغى المادة ٨ من القانون رقم ٧٨ لسنة ٢٠١٥ المشار إليه.

وبينت المذكرة الإيضاحية أنه بتاريخ ٢٨ يوليو ٢٠١٥ صدر القانون رقم ٧٨ لسنة ٢٠١٥ فى شأن البصمة الوراثية على أن يعمل به من تاريخ نشره، وقد نشر فى الجريدة الرسمية بالكويت اليوم العدد ١٢٤٧ السنة الحادية والستون بتاريخ ٢٠١٥/٨/٢.

كما أجاز الشارع تبادل البيانات والمعلومات بشأن البصمات الوراثية مع الجهات القضائية الأجنبية والمنظمات الدولية وفقًا لأحكام القوانين المعمول بها فى دولة الكويت، بشرط المعاملة بالمثل (المادة ٧).

وجرم فعل إفشاء الأسرار أو بيانات البصمة الوراثية، التى يكون الموظف قد اطلع عليها بمقتضى عمله (المادة ٩).

وإذا كان الشارع قد أناط بالنيابة العامة أو المحكمة المختصة سلطة الاطلاع على المعلومات الجينية المسجلة بقاعدة البيانات، فإن هذا النص أو غيره من نصوص لا يفترض وجود رقابة قضائية من أى نوع على قواعد حفظ هذه البيانات. ومن ناحية أخرى فإن تولى النيابة العامة التحقيق الابتدائى

والعهد إليها بسلطة اتخاذ الأوامر الماسة بالحرية الشخصية، هو اتجاه مرجوح فى خطة التشريعات المقارنة، التى تجعل سلطة اتخاذ هذه الأوامر لقاض بالمعنى الدقيق، ومثال ذلك القانونان الفرنسى والأمريكى. وفى بعض النظم الإجرائية المقارنة كالقانون الألمانى، فإن النيابة العامة تتولى سلطة التحقيق الابتدائى؛ غير أنه لا يجوز له أن يتخذ الأوامر الماسة بالحرية الشخصية.

ومن المآخذ، أنه جعل أخذ العينة الجينية وحفظها وتسجيل نتائجها خارج نطاق سلطة التحقيق والاتهام، فهو إجراء اعتبره الشارع إجراء إداريًا، كما أنه من المآخذ أيضًا أن المادة الخامسة[٤٧] من القانون قد نصت على أن للجهات المختصة بالتحقيق والمحاكة الاستعانة بقاعدة بيانات البصمة الوراثية فى الأمور الآتية: "تحديد ذاتية مرتكب الجريمة وعلاقته بها؛ تحديد ذاتية المشتبه فيهم والتعرف على ذويهم؛ تحديد أشخاص الجثث المجهولة"؛ غير أن الفقرة الأخيرة من هذه المادة قد نصت على أن يكون ذلك أيضًا فى: "أية حالات أخرى تقتضيها المصلحة العليا للبلاد أو تطلبها المحاكم أو جهات التحقيق المختصة".

ويرى جانب من الفقه بالنسبة للاعتراض الخاص بعدم جواز إجبار شخص على تقديم دليل ضد نفسه nemo tenetur prodere se ipsum، فإن الأمر لا يتعلق بإجبار المتهم على تقديم الدليل، ولكنه تنقيب عن الدليل فى مكمن السر، وهو جسم المتهم، وإذا كانت بعض القوانين قد نصت على هذا المبدأ ورفعت من قيمته إلى مرتبة القيمة الدستورية كما فى الولايات المتحدة الأمريكية التى ينص الدستور فيها على privilege against self-incrimination بيد أن هذا التخوف يزول إذا

تذكرنا أن المتهم لا يتم إجباره على الإدلاء بأقوال على الرغم منه، إذ من المستقر أن هذا الحق المقرر للمتهم يشمل الاعتراف والشهادة أى ينسحب على الأقوال التى يبديها المتهم(٤٨).

ونرى أن قياس الإدلاء باعترافات أو أقوال يختلف عن اجبار الشخص على تقديم دليل ضد نفسه أو الحصول على البصمة الوراثية لا يستقيم لأنها تتضمن معلومات تتخطى حدود الاعتراف، ويجب أن تسانده فى الإجبار قرائن كثيرة، وبخاصة مع إمكانية دحض تلك القرينة(٤٩) بإمكانية افتعال دلائل جينية كاذبة(٥٠) أو نتيجة خطأ فى استخلاص العينة(٥١).

الخاتمة

أمام التطور فى علم الأدلة الجنائية، وزيادة الحاجة إلى الحصول على أدلة قاطعة، واكبت بعض التشريعات هذا التطور، وأفردت قانونًا ينظم عملية الحصول على الأدلة الجينية وضوابط الاحتفاظ بتلك البيانات الجينية، إلا أن بعض التشريعات قد خلت تمامًا من النص على تخويل سلطة التحقيق الابتدائى والقضاء على الدعوى الجنائية الأمر بإخضاع الشخص للفحص الجينى أو تسجيل نتائج هذا الفحص. ومن أبرز أمثلة هذه الوجهة التشريعية القانون المصرى، فعلى الرغم من أن قانون الإجراءات الجنائية لم يرد به نص يجيز إجراء الفحص الجينى للمتهم كرهًا عنه، وذلك إذا اقتضت ضرورات التحقيق ذلك، وهو ما تداركه القضاء المصرى حيث استقر قضاء محكمة النقض المصرية على أن إجبار المتهم للخضوع للإجراءات الطبية لا يؤدى إلى بطلان الإجراءات(٥٢).

ومن خلال المقارنة بين التشريعات نجد أنها فى البداية أن للجينات الوراثية طابعًا فريدًا، منها ما اقتصر على موضوع البصمة الوراثية ومنها ما توسع فى مفهوم البصمة الجينية، ومنها ما وضعها فى إطار بنك جينى مركزى، ومنها ما اقتصرها فى مركز للأدلة الجنائية تابع إما لوزارة الداخلية وإما لوزارة العدل، واستخلصنا بعض النتائج نوردها فيما يلى:

١- أن تحديد هوية الجانى، أو المواطن أو الأجنبى أو العلل الآنية أو المستقبلية موجودة على الخرائط الجينية، كما أن لها القدرة على تحديد نسب الشخص لأبيه.

٢- يجب تحقيق المواءمة والملاءمة بين حماية الخصوصية الجينية ووضع ضوابط صارمة بما قد يؤدى إلى إعاقة العدالة الجنائية وإفلات الجناة من العقاب والعجز عن كشفهم أو لإقامة الدليل ضدهم، إلحاق الضرر بالغير حسن النية، وإلى تعريض السلام الاجتماعى للخطر، وعدم اكتمال المعلومات عن الشخص ومن ثم عدم دقتها، وبين حماية الخصوصية الجينية من جهة وحماية الأمن القومى، وحماية أسرار الإنسان الطبية، بما قد يؤدى إلى توفير الأمن والاستقرار للأفراد.

٣- أن أدق خصوصيات الإنسان لا تتداول إلا بين المتخصصين، وأن المستفيدين من المعلومات يتم تزويدهم بمعلومات إما لائقًا وإما غير لائق.

٤- أن حتمية المعلومات الناتجة من الفحص الجينى بالنسبة للقراءة المستقبلية قد تكون محل نظر لتداخل جوانب بيئية أو سلوكية فى تأكيد تحققها، كما أنه قد يساء فهم المعلومات الناتجة من الفحص الجينى بدرجة كبيرة خارج المجال الطبى والعلمى، بل إنه قد يختلف تفسيرها داخل نطاق

المتخصصين، وقد يتعرض الشخص للتمييز العنصرى والتهميش والإبعاد، وللمعاملة غير المنصفة فى مجال التأمين والعمل والبنوك والتعليم والإخصاب الصناعى.

٥- نتيجة لتشعب الاختصاصات فى مجال فحص وحفظ ونقل وتسليم وأرشفة الأدلة الجينية إلى سهولة المساس بالخصوصية الجينية، ومنها التخزين على الوسائط الرقمية وتطور تقنية الكمبيوتر؛ وعدم توحيد مظلة الحفظ الرقمية تحت إدارة مركزية للمعلومات الجينية، إلى عدم إحكام الرقابة الكافية على بنوك معلومات الجينية.

٦- بينت الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان والمحاكم العليا، ومنها المحكمة العليا الأمريكية التى قضت بعدم دستورية تشريعات بعض الولايات والتى تعلق الإفراج عن المحكوم عليهم واستفادتهم من نظام إطلاق السراح المشروط بالحصول على بصمتهم الوراثية.

٧- أوجبت بعض التشريعات ومنها التشريع الألمانى على صدور الأمر بالتحليل الحينى من قاضٍ، كما أنه لم يجز استخدام العينة الجينية إلا فى الغرض الذى أخذت له، وإعدامها بدون تأخير متى لم يعد لها ضرورة، باستثناء الجرائم الخطرة، والجرائم الماسة بالحرية الجنسية، وفى حالة العود إلى ارتكاب الجرائم، أو تتم على خطورة معينة، ولصاحب العينة رفع الأمر للقضاء بطلب يتضمن ذلك.

٨- منح القانون الإنجليزى لضابط من رتبة مفتش أمر الحصول على العينة الجينية فى جرائم محددة، كما حددت نطاقًا زمنيًا ومرتبطًا

بالجريمة محل التحقيق أو محل صدور قرار بات ونهائى فيها، وأوجب إعدامها عقب صدور البراءة فيها.

٩- قررت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان أن الخصوصية الجينية أمر لا مراء فيه ولا نكوص عنه متى لم يتبين ضرورة الاحتفاظ بعينات البصمة الوراثية طبقًا لما ورد فى الميثاق الأوروبى لحقوق الإنسان.

١٠- ورد فى القانون القطرى فى قانون البصمة الوراثية لسنة ٢٠١٣ السبق فى عمل مركز للأدلة والبصمة الوراثية، وأحاط ذلك بضوابط وشروط تكفل الحماية الواجبة للمعلومات الجينية، وهو ما سار عليه المشرع الكويتى وما لحق ذلك من تعديلات.

وقد خلصت الدراسة إلى عدد من التوصيات نورد أهمها فيما يلى:

١- ضرورة عمل مظلة للمعلومات الجينية بشكل مركزى تحفظ فيه المعلومات الجينية وتتم الرقابة عليه من الدولة وتحت إشرافها باعتبارها تمس الأمن القومى.

٢- ضرورة تشديد العقوبات على مجرد الاطلاع على المعلومات الجينية أو الحصول عليها دون مسوغ قانونى أو طبى معتبر.

٣- ضرورة إفراد قانون لحماية المعلومات الجينية باعتبار أن المستخلص منها يفوق بكثير التعدى على سرية المحادثات الخاصة.

٤- النص على المخول لهم إجراء الفحص الجينى بشكل حصرى لضمان عدم تداول تلك المعلومات.

٥- تجريم التمييز على أساس جينى وبخاصة في نطاق العمل أو التأمين أو غيرها من القطاعات التى تستلزم فحصًا جينيًا.

٦- أن يكون الفحص الجينى بمعرفة معامل مركزية، متوافرة فيها أعلى درجات الأمان والحيادية.

٧- عدم الاعتماد على المعلومات الجينية بشكل مطلق، سواء فى مجال تحقيق الأدلة أو المحاكمة، وإنما تظافر أدلة مختلفة، لاحتمالات نقل البصمات الجينية بطريقة فنية.

٨- ضرورة إيجاد آلية بالنسبة للمجرمين الخطرين، وللجرائم الخطيرة لتبادل المعلومات، ومنها المعلومات الجينية.

المراجع

1- Dominique THOUVENIN Les banques de tissus et d'organes : les mots pour les dire, les règles pour les organiser Issu de Petites affiches - 18/02/2005 - n° 35 - page 31,

2- IGAS, IGENR, Conservation d'éléments du corps humain en milieu hospitalier, Rapport no 2002-009, mars 2002. Sur saisine conjointe, le 28 mars 2001, de la ministre de l'Emploi et de la Solidarité, du ministre de l'Éducation nationale et du ministre de la Recherche à propos de la conservation d'éléments du corps humain en milieu hospitalier et universitaire. Académie nationale de médecine, Les centres de ressources biologiques dans les établissements de soins, 19 novembre 2002. CCNE, avis no 77, 20 mars 2003, Les problèmes éthiques posés par les collections de matériel biologique et les données d'information associées: «biobanques» «biothèques», http://www.ccne-ethique.fr; avis rendu sur saisine de la société Généthon à propos d'un projet de mise en ligne du catalogue des prélèvements biologiques déposés à la banque du Généthon et d'un projet de charte régissant les rapports entre la banque et les personnes recourant à ses services. Cf. également l'avis rendu le 17 mars 2004 par le Nationaler Ethikrat (Comité national d'éthique allemand) sur les biobanques créées à des fins de recherche, http://www.ethik.org/ français/themes/biobanques.html.

3- The bottom line is that the manner in which fingerprints are currently loaded onto the SAPS's fingerprint database means that a fingerprint found at a crime scene will most likely only be run against the "limited" number of fingerprints loaded on the system from convicted offenders. This is the case since a person's fingerprints must be deleted by SAPS, if found not guilty or if any of the other grounds set out in section 37(5) of the CPA are present. In addition, it has been pointed out above that the taking of fingerprints, even from those convicted of offences, is not compulsory.

4- The two cases were the overturning on appeal of the convictions of a rapist and a murderer despite DNA evidence that linked the defendants to the offences. The convictions were quashed by the Court of Appeal on the grounds that the DNA evidence should not have been admitted. The defendants had been identified through their DNA profiles being retained on the Database for earlier offences when they should have been removed. This caused considerable public outcry and the law was subsequently changed to allow profiles to be retained on the Database ,The DNA & Fingerprint Retention Project Team in 2005 reported that 43% of arrested persons are not proceeded against and from a sampling of arrestees against who no proceedings were instigated has yielded over 250 profiles of individuals that have been linked with crime scene samples, which included four murders, three rapes, six robberies and 98 burglary offences. (page 7 "DNA Expansion Programme 2000-2005: Reporting achievement" – Forensic and Pathology Unit).

٥- شملت إنشاء اللجنة الاستشارية للموارد البيولوجية فى مشروع تطوير الأبحاث الفرنسية، وخاصة فى مجال علم الوراثة وترتبط على وجه التحديد إلى التكنولوجيا الحيوية. ولكن كانت تعتبر مراكز للموارد البيولوجية (المشار إليها فيما يلى باسم CRB اختصار بهم) على أساس العناصر البيولوجية البشرية الموجودة.

٦- كثير من الأحكام الجديدة الناتجة من القانون رقم ٢٠٠٤-٨٠٠ من ٦ أغسطس ٢٠٠٤ بشأن أخلاقيات علم الأحياء الآن سوف تنظم المحافظة على جسم الإنسان من أجل استخدامها لأغراض البحث العلمى، بما فى ذلك علم الوراثة. ومع ذلك، بعض منهم التدخل الواضح وسيئة للرقابة بين قانون أخلاقيات علم الأحياء وقواعد معينة تتعلق البحوث الطبية الحيوية من القانون رقم ٢٠٠٤-٨٠٦ من ٩ أغسطس ٢٠٠٤ على السياسة الصحية العامة لن يساعد بالضرورة تسهيل الممارسات.

7- Les dispositions de la loi no 94-654 du 29 juillet 1994 ont été construites en référence à l'intervention effectuée par le médecin sur la personne : pour ce qui concerne les éléments du corps humain, ces textes fixent les conditions autorisant leur prélèvement.

8- The Federal Bureau of Investigation's (FBI) Combined DNA Index System program (CODIS) enables federal, state and local laboratories to store and compare DNA profiles electronically and thereby link serial crimes to each other and identify suspects by matching DNA from crime scenes to convicted offenders or arrestees (where state legislation allows this). All 50 states and the FBI now collect DNA samples, retain the profiles generated from those samples in the databases, and compare the database entries against DNA profiles of biological evidence. There are obviously differences amongst the states as to collection criteria, sample retention and removal of entries from the databases. It is impossible to give a complete overview of the position in each state in this paper and the aim is merely to briefly summarise the contents of the main pieces of legislation and to highlight trends amongst states.The DNA Identification Act, 1994, allows for DNA identification records to be kept of: (a) Persons convicted of crimes, this will vary from State to State in accordance with the DNA database laws of each State; (b) DNA samples recovered from crime scenes; (c) DNA samples recovered from unidentified human remains; and (d) DNA samples voluntarily contributed from relatives of missing persons. (Refer to See 42 U.S.C.S. §14132)(a)The Justice for All Act, 2004, allows for the retention in the National DNA Index System (NDIS) of DNA profiles from persons who have been charged in an indictment, even if the charges are eventually dropped or not pursued. The Act affects the qualifying offences for entry onto the National DNA database. Previously these were limited to sexual offences and other serious violent crimes, but have been amended to include "any felony". In terms of the Act, DNA profiles may not be uploaded to the NDIS

if: (a) The arrestee has not been charged; or (b) DNA samples have been submitted voluntarily for the purposes of elimination from a crime sample(d)take a photograph or may cause a photograph to be taken of a person referred to in paragraph (a) (i) or (ii) .The discussion of the legislation used in the US to regulate DNA databases is sourced, in part, from the SAPS document prepared by Superintendent CE White (June 2008) Study of International Stature Requirements for the Management of DNA Databases, at pages 14-16.

9- DNA Database Statutes (2004) available at www.aslme.org/dna_04/grid/guide.pdf.

10- ANDERSEN, Bogi et Einar ARNASON (1999), « Iceland's database is ethically questionable »,British Medical Journal 318, 5 juin, p. 1565.ANDERSON, Ross (1998), The deCODE Proposal for an Icelandic Health Database, Executive Summary, 20 octobre.,ANDERSON, Ross(s. d.), Comments in the security targets for the Icelandic Health Database,
http://www.ftp.cl.cam.ac.uk/ftp/users/rja14/iceland-admiral.pdf (page consultée le 23 janvier 2003).CHADWICK, Ruth (1999), « The Icelandic database – do modern times need modern sagas? »,British Medical Journal 319, 14 août, p. 441-444.DECODE (s. d.), An informed consent for participation in a genetic study of [name of disease],disponible sur le site de deCODE à l'adresse http://www.decode.com/ (page consultée le 24 janvier 2003).J NATANSSON, Hrَbjartur (2000), « Iceland's Health Sector Database : A Significant Head Start in the Search for the Biological Grail or an Irreversible Error? », American Journal of Law and Medicine, 26(1), p. 31-67.KAHN, Jeffrey P. (1999), « Attention shoppers : special today – Iceland's DNA », CNN Interactive, 22 février, http://www.cnn.com/HEALTH/bioethics/ 9902/iceland.dna/template.html
(site visité le 15 janvier 2003).MCINNIS, Melvin G. (s. d.), The Assent of a Nation – Genethics and Iceland, www.mannvernd.is/greinar/assent10.htm (page consultée le 7 janvier 2003).MINIST؛RE DE LA SANT؛ ET DE LA S؛CURIT؛ SOCIALE D'ISLANDE (2000), Agreement between The Minister for Health and Social Security and ح slenk erf_agreining ehf. Relating to the Issue of an Operating Licence for the Creation and Operation of a Health Sector Database, Reykjav k, 21 janvier.MINIST؛RE DE LA SANT؛ ET DE LA S؛CURIT؛ SOCIALE D 'ISLANDE (2000), Operating Licence,janvier, http://brunnur.stjr.is/interpro/htr/htr.nsf/ Files/oplic/$file/oplic.pdf (page consultée le 24 janvier 2003).NICHOLSON, David (2000), « Banking on Genes », The Scientist, 4 décembre, http://www.biomedcentral.com/news/20001204/03/ (page visitée le 29 janvier 2003).ROSE, Hillary (2001), The Commodification of Bioinformation : The Icelandic Health Sector Database, publié par le Wellcome Trust, Londres.

11- Who must provide a sample :Twelve states: Alaska, Arizona, California, Kansas, Louisiana, Minnesota, New Mexico, North Dakota, South Dakota, Tennessee, Texas and Virginia – now have laws authorizing arrestee sampling. All 50 states require that convicted sex offenders provide a DNA sample, and states are increasingly expanding these policies to include all felons or many serious felony offenders. To date (July 2008), 46 states require that all convicted felons provide a DNA sample to the state's database.Eleven states to date specify certain misdemeanors among those who must provide a sample .There are 28 states that include DNA from

delinquent juveniles in the database, of these there are 12 states that restrict the scope of qualifying offences with regard to juveniles. For example, California provides that qualifying offences are the same for adult convicts and juvenile delinquents, but juvenile arrestees, unlike adults, are excluded from the database.

12- See http://www.ncsl.org/programs/cj/dnadatabanks.htm "State Laws on DNA Data Banks Qualifying Offenses, Others Who must provide sample" (July 2008).

13- Retention of information and samples :Thirty-eight states contain statutes that detail expungement criteria and procedure. DNA samples and records are expunged upon a change in the disposition of the case in the convict's favor, provided that the offender has not been convicted of a separate qualifying offence. The state statutes differ, however, in the extent to which the disposition of the case must change before expungement proceedings begin. Some states only require that the defendant's conviction be reversed, whereas others require that the conviction be reversed and the case dismissed. Of the 38 statutes that detail the expungement procedure, 33 require the offender to initiate the process. Of these 33 it is only Texas that contains a statutory provision requiring the defendant to be advised after his acquittal of his right to expungement ,The criteria for retention vary from immediate removal, if a sample is not used, to retention of a sample for at least 35 years, to permanent retention for certain specified offences. Any amendments to section 37 of the CPA will have to be accompanied by consequential amendments to section 212 and 225 which are not elaborated upon here. A Kruger "Hiemstra's Criminal Procedure" (2008) Comments on Chapter 3, at page 11

14- « Aux îles Tonga, les hommes, nouvelle matière première », Le Monde, 25 novembre 2000, tirédu site de Réforme Santé, http://reformesante.free.fr/monde25nov00.html (page consultée le 24janvier 2003).BURTON, Bob (2001), « Proposed genetic database on Tongans Opposed », British MedicalJournal 324, 23 février, p. 443.BURTON, Bob (2002), Opposition stalls genetic profiling plan for Tonga, publié par l'Inter Press Service, 18 février, http://www.hi.is/~elsagen/tonga.html (page consultée le 10 janvier 2003).GRIGGS, Kim (2000), « Tonga Sells Its Old, New Genes », 27 novembre, disponible à l'adresse suivante : http://wired.com/news/print/0,1294,40354,00.html0 (page consultée le 10 janvier 2003).NICHOLSON, David (2000), « Banking on Genes », The Scientist, 4 décembre, http://www.biomedcentral.com/news/20001204/03/ (page consultée le 29 janvier 2003).

15- II. L'unification du régime juridique de la conservation des tissus et des éléments issus du corps humain Plusieurs termes sont utilisés pour désigner les organismes chargés de conserver des éléments du corps humain : biobanques, biothèques, centres de ressources biologiques ; les deux premiers sont sans portée juridique tandis que le dernier est une expression de nature juridique. Les expressions « biobanques » et « biothèques » sont équivalentes ; en effet, si l'origine du mot « banque » est sans ambiguïté liée au commerce de l'argent, l'expression « biobanque » a été forgée à partir du mot anglais « bank » dans son sens de réserve; il est synonyme de « biothèque » qui, quant à lui, est forgé en associant « bio » vivant à « theke » coffre, lieu de dépôt. Dans l'un et l'autre cas, on a affaire à des systèmes qui assurent une fonction de dépôt dans l'objectif de les distribuer à ceux qui en ont

besoin. Avec des déclinaisons en sous-catégories telles que sérothèque, tumorothèque, etc. Bank : «any supply, store, or reserve : a data bank» : Collins, Concise Dictionnary, 21st Century Edition, 2001.

16- Compte tenu des règles en vigueur, deux étapes devront être envisagées de telle façon à rendre les pratiques conformes à leurs exigences, à la fois pour garantir la protection des personnes et pour assurer une organisation fiable des pratiques en la matière : une information systématique et de qualité devra être mise en place de telle façon à permettre aux personnes de prendre parti ; les éléments biologiques de celles qui auront exprimé leur opposition devront être écartés de tout usage futur ; quant aux autres personnes, lorsque le projet de recherche génétique sera entrepris, leur consentement exprès devra être recueilli. Il va sans dire que l'accès aux tissus obtenus dans des circonstances diversifiées dépend étroitement de leur conservation ; et c'est bien parce qu'il existe dorénavant des techniques sûres _ notamment la cryoconservation _ que des banques d'éléments du corps humain ont pu être créées, les rendant disponibles pour la recherche. Il serait judicieux d'envisager un délai pour l'exercice du droit d'opposition, sinon il risque d'être vidé de sa substance.

17- Ist der Beschuldigte einer Straftat von erheblicher Bedeutung oder einer Straftat gegen die sexuelle Selbstbestimmung verdächtig, dürfen ihm zur Identitätsfeststellung in künftigen Strafverfahren Körperzellen entnommen und zur Feststellung des DNA-Identifizierungsmusters sowie des Geschlechts molekulargenetisch untersucht werden, wenn wegen der Art oder Ausführung der Tat, der Persönlichkeit des Beschuldigten oder sonstiger Erkenntnisse Grund zu der Annahme besteht, dass gegen ihn künftig Strafverfahren wegen einer Straftat von erheblicher Bedeutung zu führen sind. Die wiederholte Begehung sonstiger Straftaten kann im Unrechtsgehalt einer Straftat von erheblicher Bedeutung gleichstehen.

18- §81g,2 DNA-Identitätsfeststellung Die entnommenen Körperzellen dürfen nur für die in Absatz 1 genannte molekulargenetische Untersuchung verwendet werden; sie sind unverzüglich zu vernichten, sobald sie hierfür nicht mehr erforderlich sind. Bei der Untersuchung dürfen andere Feststellungen als diejenigen, die zur Ermittlung des DNA-Identifizierungsmusters sowie des Geschlechts erforderlich sind, nicht getroffen werden; hierauf gerichtete Untersuchungen sind unzulässig.

19- §81g5, Die erhobenen Daten dürfen beim Bundeskriminalamt gespeichert und nach Maßgabe des Bundeskriminalamtgesetzes verwendet werden. Das Gleiche gilt(1)unter den in Absatz 1 genannten Voraussetzungen für die nach § 81e Abs. 1 erhobenen Daten eines Beschuldigten sowie.(2)für die nach § 81e Abs. 2 erhobenen Daten.Die Daten dürfen nur für Zwecke eines Strafverfahrens, der Gefahrenabwehr und der internationalen Rechtshilfe hierfür übermittelt werden. Im Fall des Satzes 2 Nr. 1 ist der Beschuldigte unverzüglich von der Speicherung zu benachrichtigen und darauf hinzuweisen, dass er die gerichtliche Entscheidung beantragen kann.

20- Die Entnahme der Körperzellen darf ohne schriftliche Einwilligung des Beschuldigten nur durch das Gericht, bei Gefahr im Verzug auch durch die Staatsanwaltschaft und ihre Ermittlungspersonen (§ 152 des Gerichtsverfassungsgesetzes) angeordnet werden. Die molekulargenetische Untersuchung der Körperzellen darf ohne schriftliche Einwilligung des

Beschuldigten nur durch das Gericht angeordnet werden. Die einwilligende Person ist darüber zu belehren, für welchen Zweck die zu erhebenden Daten verwendet werden. § 81f Abs. 2 gilt entsprechend. In der schriftlichen Begründung des Gerichts sind einzelfallbezogen darzulegen

21- Fassung aufgrund des Gesetzes zur Novellierung der forensischen DNA-Analyse vom 12.08.2005 (BGBl. I S. 2360), in Kraft getreten am 01.11.2005 Gesetzesbegründung verfügbar

22- § 81e Abs. 3 Die Entnahme der Körperzellen darf ohne schriftliche Einwilligung des Beschuldigten nur durch das Gericht, bei Gefahr im Verzug auch durch die Staatsanwaltschaft und ihre Ermittlungspersonen (§ 152 des Gerichtsverfassungsgesetzes) angeordnet werden. Die molekulargenetische Untersuchung der Körperzellen darf ohne schriftliche Einwilligung des Beschuldigten nur durch das Gericht angeordnet werden. Die einwilligende Person ist darüber zu belehren, für welchen Zweck die zu erhebenden Daten verwendet werden. § 81f Abs. 2 gilt entsprechend. In der schriftlichen Begründung des Gerichts sind einzelfallbezogen darzulegen.

23- BEULKE (Werner): Strafprozeßrecht, 3 neubearbeitete Auflage, Müller Verlag, Heidelberg, 2000.p88.DREHRR (Eduard) & TRÖNDLE (Herbert)-Strafgesetzbuch und Nebengesetze, Verlag C.H, Becck, München, 1980.p65.Rechtsprechung, BGH (Bundesgerichtshof) StB 1601/ - Beschluss vom 9. November 2001. http://www.hrr-strafrecht.de/hrr/db/index.php,SCHÖNKE (Adolf) & SCHRÖDER (Hörst) Strafgestzbuch, Kommentar, C.H. Beck'sche Verlagsbuchhandlung,München, 1982.VOLK (Klaus)-Strafprozessrecht, C.H.Beck, München, (1999).WESSELS (Johannes) / HETTINGER (Michael): Strafrecht, Besonderer Teil 1, 23. Neubearbeitete Auflage, C.F. Müller Verlag, Heidelberg 1999.

24- Harris M: ABI extends life insurance moratorium. Money.co.uk June 13, 2008. http://www.money.co.uk/article/1000639-abiextends-life-insurance-moratorium.htm Accessed April 10, 2010

25- Approved Program Budget 2004−2004. Geneva, UNICEF/UNDP /World Bank/WHO Special Programme for Research and Training in Tropical Diseases, 2003 (TDR/PB/04-05 Rev.1).

26- Code G 2012 Powers of arrest under section 24 the Police and Criminal Evidence Act 1984 as amended by section 110 of the Serious Organised Crime and Police Act 2005

27- Code D 2017 Main methods used by the police to identify people in connection with the investigation of offences and the keeping of accurate and reliable criminal records.
https://www.gov.uk/government/uploads/system/uploads/attachment_data/file/592562/pace-code-d-2017.pdf.

٢٨- د. أشرف شمس الدين، مرجع سابق، ص٨٠٥.

29- REQUIREMENT FOR A PERSON TO ATTEND A POLICE STATION FOR FINGERPRINTS AND SAMPLES (PARAGRAPHS 4.4, 6.2A AND 6.6A). 1. A requirement under Schedule 2A for a person to attend a police station to have

fingerprints or samples taken: (a) must give the person a period of at least seven days within which to attend the police station; and (b) may direct them to attend at a specified time of day or between specified times of day. 2. When specifying the period and times of attendance, the officer making the requirements must consider whether the fingerprints or samples could reasonably be taken at a time when the person is required to attend the police station for any other reason. See Note G1. 3. An officer of the rank of inspector or above may authorise a period shorter than 7 days if there is an urgent need for person‟s fingerprints or sample for the purposes of the investigation of an offence. The fact of the authorisation and the reasons for giving it must be recorded as soon as practicable. 4. The constable making a requirement and the person to whom it applies may agree to vary it so as to specify any period within which, or date or time at which, the person is to attend. However, variation shall not have effect for the purposes of enforcement, unless it is confirmed by the constable in writing.
https://www.gov.uk/government/uploads/system/uploads/attachment_data/file/592562/pace-code-d-2017.pdf

30- Fingerprints, footwear impressions and samples given voluntarily for the purposes of elimination play an important part in many police investigations. It is, therefore, important to make sure innocent volunteers are not deterred from participating and their consent to their fingerprints, footwear impressions and DNA being used for the purposes of a specific investigation is fully informed and voluntary. If the police or volunteer seek to have the fingerprints, footwear impressions or samples retained for use after the specific investigation ends, it is important the volunteer‟s consent to this is also fully informed and voluntary. The volunteer must be told that they may withdraw their consent at any time. The consent must be obtained in writing using current nationally agreed forms provided for police use according to the purpose for which the consent is given. This purpose may be either: DNA/fingerprints/footwear impressions - to be used only for the purposes of a specific investigation; or DNA/fingerprints/footwear impressions - to be used in the specific investigation and retained by the police for future use. To minimise the risk of confusion: if a police officer or member of police staff has any doubt about: how the consent forms should be completed and signed, or whether a consent form they propose to use and refer to is fully compliant with the current nationally agreed form, the relevant national police helpdesk (for DNA or fingerprints) should be contacted. in each case, the meaning of consent should be explained orally and care taken to ensure the oral explanation accurately reflects the contents of the written form the person is to be asked to sign. F2 The provisions for the retention of fingerprints, footwear impressions and samples in paragraph 15 allow for all fingerprints, footwear impressions and samples in a case to be available for any subsequent miscarriage of justice investigation.
https://www.gov.uk/government/uploads/system/uploads/attachment_data/file/592562/pace-code-d-2017.pdf

31− When a person‟s fingerprints, footwear impressions or sample are to be destroyed: (a) any copies of the fingerprints and footwear impressions must also be destroyed; and (b) neither the fingerprints, footwear impressions, the sample, or any information derived from the sample, may be used in the investigation of any offence or in evidence against the person who is, or would be, entitled to its destruction

32− Codes of Practice – Code G Statutory power of arrest by police officers (ii) suffering physical injury‟This might apply where the suspect's behavior and actions are believed likely to provoke, or have provoked, others to want to assault the suspect unless the suspect is arrested for their own protection. See Note 2D(iii) causing loss or damage to property‟This might apply where the suspect is a known persistent offender with a history of serial offending against property (theft and criminal damage) and it is thought likely that they may continue offending if they are not arrested.(iv) committing an offence against public decency (only applies where members of the public going about their normal business cannot reasonably be expected to avoid the person in question This might apply when an offence against public decency is being committed in a place to which the public have access and is likely to be repeated in that or some other public place at a time when the public are likely to encounter the suspect. See Note 2D(v) causing an unlawful obstruction of the highway‟ This might apply to any offence where its commission causes an unlawful obstruction which it is believed may continue or be repeated if the person is not arrested, particularly if the person has been warned that they are causing an obstruction. See Note 2D
1 S. 14 repealed (31.10.2013) by Protection of Freedoms Act 2012 (c. 9), s. 120, Sch. 9 para. 4(2), Sch. 10 Pt. 1 (with s. 97); S.I. 2013/2104, art. 3(c).

33− Material retained pending investigation or proceedings,After section 63D of the Police and Criminal Evidence Act 1984 (for which see section 1) insert— ERetention of section 63D material pending investigation or proceedings(1)This section applies to section 63D material taken (or, in the case of a DNA profile, derived from a sample taken) in connection with the investigation of an offence in which it is suspected that the person to whom the material relates has been involved).2(The material may be retained until the conclusion of the investigation of the offence or, where the investigation gives rise to proceedings against the person for the offence, until the conclusion of those proceedings".

34− After Article 64 of that Order (as substituted by subsection (1) above) there is inserted 64ZADestruction of samples(1)A DNA sample to which Article 64 applies must be destroyed—a)as soon as a DNA profile has been derived from the sample, or ,b)if sooner, before the end of the period of 6 months beginning with the date on which the sample was taken(2)Any other sample to which Article 64 applies must be destroyed before the end of the period of 6 months beginning with the date on which it was taken.64ZBDestruction of data given voluntarily(1)This Article applies to—a)fingerprints or impressions of footwear taken in connection with the investigation of an offence with the consent of the person from whom they were taken, and ,b)a DNA profile derived from a DNA sample taken in connection with the investigation of an offence with the consent of the person from whom the

sample was taken.(2)Material to which this Article applies must be destroyed as soon as it has fulfilled the purpose for which it was taken or derived, unless it is—a)material relating to a person who is convicted of the offence،b)material relating to a person who has previously been convicted of a recordable offence, other than a person who has only one exempt conviction،c)material in relation to which any of Articles 64ZC to 64ZH applies, or ,d)material which is not required to be destroyed by virtue of consent given under Article 64ZL ,(3)If material to which this Article applies leads to the person to whom the material relates being arrested for or charged with an offence other than the offence under investigation—a)the material is not required to be destroyed by virtue of this Article, and

b)Articles 64ZD to 64ZH have effect in relation to the material as if the material was taken (or, in the case of a DNA profile, was derived from material taken) in connection with the investigation of the offence in respect of which the person is arrested or charged.

35- http://www.legislation.gov.uk/ukpga/2010/17/section/15

36- http://www.legislation.gov.uk/ukpga/2010/17/section/15

37- EUROPEAN COURT OF HUMAN RIGHTS 04-12-2008 ,GRAND CHAMBER JUDGMENT ,S. AND MARPER v. THE UNITED KINGDOM ,The European Court of Human Rights has today delivered its judgment at a public hearing in the case of S. and Marper v. the United Kingdom.Principal facts,The applicants, S. and Michael Marper, are both British nationals, who were born in 1989 and 1963 respectively. They live in Sheffield, United Kingdom. The case concerned the holding of the applicants' fingerprints and DNA profiles by the police, after criminal proceedings against them broke down. nuffieldbioethics.org/.../Summary-of-European-Court-Judgment.doc

38- At a December 4 hearing in Strasbourg, France, the European Court of Human Rights announced a potentially-far-reaching decision restricting the authority of European governments to retain the genetic material, genetic profiles and fingerprints of persons once targeted as criminal suspects but not convicted. A Grand Chamber of the court, consisting of 17 judges, unanimously held in the case of S. and Harper v. United Kingdom (Applications Nos. 30562/04 and 30566/04) that the provision of the United Kingdom's Police and Criminal Evidence Act authorizing indefinite retention of such personal information violated Article 8 of the Convention for the Protection of Human Rights and Fundamental Freedoms, providing for the right to respect for private and family life.
http://www.lexology.com/library/detail.aspx?g=37ab9de7-1770-4b1e-b112-db059174e626

39- DNA testing provides a great point of truth for your clients. However going through a test can be a traumatic and emotional experience. To ensure the best care for your clients DNA Legal have set up fully supported testing for both UK and international immigration clients,for cases involving siblings or extended family members other UK and international labs only have an 80% chance of a result meaning 1 in 5 tests come back inconclusive.

مشار اليه د. شيماء عطا الله ، مرجع سابق، ص٣.

http://www.shaimaaatalla.com/vb/showthread.php?t=14012

٤٠- قانون رقم (٩) لسنة ٢٠١٣ بشأن البصمة الوراثية ٢٠١٣/٩.

٤١- المادة ٤ "يتم أخذ العينات الحيوية المنصوص عليها فى المادة (٢) من هذا القانون، وإجراء فحص البصمة الوراثية العائدة لها من قبل المختصين المكلفين بذلك وتسجيلها، بناءً على قرار من الوزير أو المحكمة المختصة أو النائب العام، ويعتبر امتناع المتهم عن إعطاء العينة اللازمة، قرينة على ارتكابه الجريمة المنسوبة إليه، ما لم يثبت العكس، ويجب على المكلف بإجراء فحص البصمة الوراثية، أن يسجل البصمات بجميع الوسائل الفنية المتاحة فى قاعدة بيانات البصمة الوراثية. قانون رقم (٩) لسنة ٢٠١٣ بشأن البصمة الوراثية ٢٠١٣/٩.

٤٢- نصت المادة الثانية من قانون مكافحة المخدرات القطرى رقم (٩) لسنة ١٩٨٧ كذلك على أنه: "لا يجوز استيراد أو تصدير آو إنتاج أو صنع أو زراعة أو تملك أو إحراز أو حيازة أو الاتجار أو شراء أو بيع أو نقل أو تسليم أو تسلم مواد أو نباتات مخدرة أو مؤثرات عقلية خطرة أو صرفها أو وصفها طبيًا أو التبادل عليها أو النزول عنها... ويعتبر امتناع المتهم عن إعطاء العينة للتحليل قرينة على التعاطى" وانظر نقد صياغة هذه المادة فى د. أشرف توفيق شمس الدين: شرح قانون العقوبات القطرى– القسم العام، النظرية العامة للجريمة والعقوبة، مطبوعات جامعة قطر ٢٠١٠، ص ص٣٠٢–٣٠٥.

٤٣- ونصت المادة ٦ من قانون البصمة الوراثية "تكون البيانات المسجلة بقاعدة بيانات البصمة الوراثية سرية، ولا يجوز الاطلاع على هذه البيانات بغير إذن من الوزير أو النيابة العامة أو المحكمة المختصة ويحظر استخدام العينات الحيوية التى تم أخذها فى غير الأغراض المنصوص عليها فى هذا القانون".

٤٤- وزير الداخلية.

٤٥- وعلى خلاف ذلك فإن مبدأ حظر إجبار شخص على تقديم دليل ضد نفسه le droit de ne pas s'auto- incriminer قضت المحكمة الأوربية لحقوق الإنسان بأنه من مكونات الدعوى العادلة le procès équitable وكذلك فإنه من نتائج قرينة البراءة présomption d'innocence، وبالتالى فإنه من الحقوق التى تحميها الاتفاقية الأوربية لحقوق الإنسان، وذلك ليس مقصورًا على الدعوى المدنية، بل إنه ينسحب على الدعوى الجنائية. تطبيقًا لذلك قضت المحكمة– فى قضية Funke– بأن إقامة الدعوى الجنائية على شخص بسبب عدم تقديمه لمستندات طلبتها مصلحة الجمارك يخالف هذا المبدأ (مادة ٦ من الاتفاقية بخصوص الدعوى العادلة) وأن إجبار الممول على ذلك لا يجد مبرره من الطبيعة الخاصة للتعامل مع مصلحة الجمارك في موضوعات الضرائب الجمركية. كما انتهت اللجنة الأوربية لحقوق الإنسان إلى نفس النتيجة فى قضية Saunders– بسبب أنه قد فرض على المتهم غرامة لكى يقوم بالإدلاء بمعلومات معينة ترمى إلى إقامة دليل على ارتكابه لجريمة، بيد أن الأمر اختلف فى قضية Murray c / Royaume – Uni حيث انتهت اللجنة الأوربية إلى عدم مخالفة مبدأ الدعوى العادلة إذا كان القانون يسمح للقاضى بأن يستخلص من التزام المتهم الصمت قرينة ضده، مادام أن ذلك يدخل فى عموم القرائن التى تساند أدلة الاتهام، ومادام أن الأصل يبقى هو أن النيابة العامة هى التى يقع عليها عبء إثبات التهمة.

٤٦- اصدر الشارع الكويتى القانون (٧٨) لسنة ٢٠١٥ فى شأن البصمة الوراثية، والذى ألزم بمقتضاه جميع المواطنين والمقيمين والزائرين وكل من داخل الأراضى الكويتية أن يقدمون عينة بصمتهم الوراية متى طلب منهم ذلك، (المادتان ٤، ١١ من القانون)، وقد جرم الشارع الامتناع عمدا دون عذا مقبول عن إعطاء العينة الحيوية الخاصة به، أو بمن له عليهم ولاية أو وصاية قوامة العينة، وعقب على الجريمة بعقوبة الحبس مدة لا يزيد على سنة وبغرامة لا تزيد على عشرة آلاف دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين (المادة ٨). وقد نصت المادة من القانون على أن: "للجهات المختصة بالتحقيق والمحاكمة الاستعانة بقاعدة بيانات البصمة الوراثية في الأمور الآتية. تحديد ذاتية مرتكب الجريمة وعلاقته بها، تحديد ذاتية المشتبه فيهم والتعرف على ذويهم،

تحديد أشخاص الجثث المجهولة، أى حالات أخرى تقتضيها المصلحة العليا للبلاد، أو تطلبها المحاكم أو جهات التحقيق المختصة".

٤٧- المادة ٥ مع مراعاة حكم المادة (٢) من هذا القانون، تُحفظ فى قاعدة البيانات البصمة الوراثية ذات الصلة بالجرائم التالية:

- الجرائم المنصوص عليها فى قانون العقوبات المشار إليه التالية:

أ- الجرائم الموجهة ضد أمن الدولة الخارجى والداخلى.

ب- الجرائم المتعلقة بالثقة العامة.

ج- الجرائم الاجتماعية المنصوص عليها فى الفصول الرابع والخامس والسادس من الباب السابع من الكتاب الثانى.

د- الجرائم الواقعة على الأشخاص والأموال.

- الجرائم المنصوص عليها فى قانون مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية الخطرة وتنظيم استعمالها والاتجار فيها المشار إليه.
- الجرائم المنصوص عليها فى قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المشار إليه
- الجرائم المنصوص عليها فى قانون مكافحة الإرهاب المشار إليه.
- أية جرائم أخرى، بناءً على قرار من النائب العام.
- ويكون تسجيل بيانات الأشخاص المطلوب حفظ بصماتهم الوراثية فى قاعدة بيانات البصمة الوراثية بناءً على طلب جهات جمع الاستدلالات والتحقيق والمحاكمة.

٤٨- د.شيماء عطا الله مرجع سابق، ص٣.

٤٩- وبالنظر إلى معدلات التحويل، فإن مجرد وجود الحمض النووى فى مسرح الجريمة لا ينبغى أن يكون كافيًا لكى يحصل المدعى العام على إدانة. هناك حاجة إلى السياق. ما يقلق الخبراء مثل ميرفى هو أن التقدم فى اختبار الحمض النووى هى تمكين أكثر من أى وقت مضى التركيز على أدلة أقل بكثير من أى وقت مضى. وهناك تقنية جديدة تعرف باسم تحليل عدد النسخ المنخفضة يمكن أن تستمد صورة كاملة من

الحمض النووى من ما لا يقل عن ١٠ تريليونث من غرام من المواد الوراثية، عن طريق نسخ شظايا الحمض النووى إلى عينة كبيرة بما فيه الكفاية لاختبار. هذه التقنية لا تحمل فقط مخاطر أعلى من تلوث العينات وتسرب الأليل، ولكن يمكن أيضا أن تورط شخص لم يقترب من مسرح الجريمة. ونظرًا للاعتماد المتزايد على قاعدة بيانات الكوديس– التى تسمح للشرطة باستخدام عينات من الحمض النووى للبحث عن المشتبه فيهم المحتملين، بدلا من مجرد التحقق من تورط المشتبه فيهم الحاليين– فإن الحاجة إلى النظر فى أدلة التبرير أكبر من أى وقت مضى.

50- Houston Police Department Crime Laboratory, among the largest public forensic centers in Texas. By one estimate, the lab handled DNA evidence from at least 500 cases a year—mostly rapes and murders, but occasionally burglaries and armed robberies. Acting on a tip from a whistle-blower, KHOU 11 had obtained dozens of DNA profiles processed by the lab and sent them to independent experts for analysis. The results, William Thompson, an attorney and a criminology professor at the University of California at Irvine, told a KHOU 11 reporter, were terrifying: It appeared that Houston police technicians were routinely misinterpreting even the most basic samples.
https://www.theatlantic.com/magazine/archive/2016/06/a-reasonable-doubt/480747/

51- segments on a maternal chromosome. Alice C. Gray A prenatal blood screen for extra or missing chromosomes in the fetus might give false-positive results if the mother's genome contains more than the usual number of certain DNA segments. This finding is reported April 1 in the New England Journal of Medicine. hsnewsbeat.uw.edu/story/false-positive-prenatal-genetic-tests-studied.
https://www.theatlantic.com/magazine/archive/2016/06/a-reasonable-doubt/480747/

٥٢- د. أشرف توفيق شمس الدين، مرجع سابق، ص٨٢٠. رأى الفقه واتجاه القضاء المصرى: ذهب جانب من الفقه إلى جواز إجبار المتهم على أخذ عينة جينية منه، وذلك على سند من القول أن المساس بالجسم فى هذه الحالة لا يعدو أن يكون تفتيشًا فى جسم المتهم يخضع للقواعد العامة. وقد استقر قضاء محكمة النقض المصرية– على الرغم من غياب النص– على أحقية سلطات التحقيق الابتدائى فى اخضاع الشخص للفحص الطبى والحصول على عينات من دمه وغسيل معدته، وذلك متى كان لذلك فائدة فى إثبات الجريمة أو إظهار الحقيقة. وقد أجازت المحكمة ذلك سواء بإذن سلطة التحقيق الابتدائى كالنيابة العامة، أو بغير إذنها متى كانت الجريمة فى

حالة تلبس، واستندت المحكمة فى ذلك إلى حق التفتيش المخول لرجال الضبط والتحقيق. كما استندت المحكمة كذلك إلى ما يخوله القانون لجهات التحقيق من حق الاستعانة بالخبرة الفنية من أجل كشف الحقيقة. ويرى الفقه المؤيد لهذه الوجهة أن إجبار المتهم على أخذ عينة جينية منه لا يتعارض مع المبدأ الذى يقضى بعدم جواز إجبار المتهم على تقديم دليل ضد نفسه، وسنده فى ذلك أن المتهم في الحالة السابقة لا يتم إجباره على الإدلاء بأقوال رغمًا عن إرادته، وأن المبدأ السابق يشمل الاعتراف والشهادة فحسب.

تقدير رأى الفقه واتجاه القضاء المصرى: فى تقديرنا أن الرأى السابق وما ذهبت إليه محكمة النقض هما وجهتان محل نظر، ذلك أن الإجراءات التى تمس بحرية الفرد وتنطوى على تهديد بالغ بحثه فى الخصوصية يجب أن ينص القانون على ضوابطها، وأن يحدد السلطة التى لها الحق فى اتخاذها، وضمانات الأمر بها. ولا يجوز قياس الحصول على الجينات الوراثية على التفتيش الذى تملكه سلطات الضبط والتحقيق، ذلك أن هذا التفتيش يقتصر على البحث فيه عن شىء محدد يستنفذ غرضه بالقيام به أيًا كانت النتيجة التى أسفر عنها هذا التفتيش. أما فى التحليل الجينى فإن النتيجة التى قد يسفر عنها تتجاوز بكثير الغرض التى تم التحلل من أجله، إذا أن هذا التحليل يفصح عن الكثير من المعلومات والبيانات السابقة والحاضرة والمستقبلة لشخص المتهم وأقربائه، كما أن قيمة هذا التحليل التنبؤية تزداد مع الوقت واحتمال كشف ما تمخض عنه هذا التحليل من معلومات يظل كبيرًا، ولا سيما مع حفظ نتائجه فى قواعد البيانات. ولذلك فإنه لا يصلح فى تقديرنا قياس أخذ عينة جينية على التفتيش بمعناه التقليدى. ولعل هذه الاعتبارات هى التى دعت غالبية التشريعات المقارنة لن تفرد نصوصًا إجرائية خاصة تضع فيها تنظيمًا للحصول على العينات الجينية، وتقرر الضوابط التى تحفظ سرية المعلومات الناتجة عن هذا التحليل؛ بل وتضع النصوص الموضوعية التى تجرم إجراء هذه التحليلات أو كشف نتائجها بغير رضاء صاحبها أو فى غير الحالات التى نص الشارع عليها.

International and National Protection of Genetic Information Banks

Mohammed Nasr

Scientific progress, especially in the field of genetic engineering, which is based on genetic experiments and information, has provided an opportunity for genetic improvement and disease prevention. It has extended to all sciences, including botany, zoology, genetics, biology, etc., and genetic engineering experiments and applications in the field of genetic engineering prevention of incurable diseases and treatment of chronic and serious diseases, but despite these positives, risks and disadvantages loom, requiring that these tests and applications be subjected to strict ethical, professional and legal control.